www.assafir.com
لبنان
تاريخ المقال: 25-03-2016 02:01 AM

«مواطنون ومواطنات في دولة»: تغيير مسرحية الانتخابات ممكن

ساندي الحايك

حين تحدَّث الكاتب والمسرحي سعدالله ونوس عن «الأمل» منذ عشرين عاماً في مسرح المدينة، قائلاً: «إننا كلنا محكومون بالأمل على الرغم من كل الصعاب»، لم تكن براكين المنطقة العربية تفجّرت بعد، ولا ذاع صيت «موضة» العمليات الانتحارية عالمياً. لكن نتائج المسار الفاسد والقمعي للأنظمة الحاكمة كان مستنتجاً، ما أدّى إلى خروج العديد من الحركات الاحتجاجية النضالية في معظم العواصم العربية، فحوّلت الأمل بالتغيير إلى واجب وسلاح مواجهة قبل أن يكون أسلوباً تعبيرياً روتينياً. وكانت بيروت، ولا تزال، على رأس العواصم المتمسكة بالأمل على الرغم من معاناتها الكثيرة. وهو ما ظهر بوضوح مع بلوغ «الحراك المدني» فيها ذروته منتصف العام 2015، واستكمال مساره عبر استمرار خروج العديد من الحملات إلى العلن، لاسيما تلك التي تسعى إلى اللجوء لصناديق الاقتراع في عملية التغيير. فتسعى إلى جعل الانتخابات البلدية فرصة للتقدم بطروحات سياسية جديدة، وبالتالي إخراجها من التوظيفات التقليدية.

المسرحيات الانتخابية اللبنانية تتكرر بـ «الطقم» والأسلوب نفسيهما، إلى أن باتت مملة، يقول الوزير السابق شربل نحاس خلال إطلاق حملة «مواطنون ومواطنات في دولة» مع مجموعة من الناشطين والحقوقيين والعاملين في الشأن العام في مسرح المدينة أمس. يشدد نحاس على أن «جميعنا لا يريد مشاهدة المسرحيات البالية. بل نريد تغيير نصوصها»، مشيراً إلى أن «المحاصصة في البلاد تفرز مجتمعاً لا محاسبة فيه ولا احترام لمواعيد الاستحقاقات ولا قضاء ولا تفتيش ولا صحة واقتصاد ولا أمن، لذا لا بد من جعل الانتخابات البلدية فرصة لبناء إطار سياسي منظم يشكل خياراً جدياً وجاداً لكل من يعتبر نفسه متضرراً من الوضع القائم، وهو مستعد للنضال السلمي من خلال عمل جماعي لمشروع إعادة بناء الدولة».

«مواطنون ومواطنات في دولة» ستخوض الانتخابات البلدية عبر التقدم بترشيح مجموعة من اللوائح في المدن والبلديات الثلاثين الرئيسية في لبنان، التي تمثل ثلثي السكان، وفق برنامج انتخابي واضح ومحدّد. إذ يطمح أعضاؤها إلى بناء دولة مدنية ديموقراطية عادلة وقادرة، تتعامل مع المواطنين من دون واسطة الطوائف، وتكون بمثابة صمام الأمان الذي يؤطر غلبة ما تقرّه من حقوق فردية واجتماعية للمواطنين والمواطنات، وذات فعالية تنطلق من حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة من دون استجداء وتبعية.

وبحسب نحاس فإن «الانتخابات البلدية فرصة لتظهير فعالية سياسية جديدة تعكس مصالح

فعلية في المجتمع وتُعيد صياغة جدول الأعمال الداخلي بناءً على قراءة اقتصادية اجتماعية محددة»، موضحاً أنه «من الممكن والضروري العمل على تلاقٍ ولو ظرفي بين أطراف تنطلق في مقاربتها الفكرية من مشارب مختلفة، من الاشتراكية والليبرالية، في تحالف للتعامل مع المرحلة الانتقالية».

ويشير إلى أن «استحقاق البلديات المقبل، بغض النظر عن مخاطر إلغائه أو تأجيله، فرصة للتقدم أمام الشعب اللبناني بطرح سياسي خارج الاصطفافات الحالية وجدول أعمالها، لا بل خارج منظومة الكيانات السياسية القائمة، لتعديل موازين القوى في المرحلة الانتقالية ودحض ادعاء الزعماء الطائفيين مجتمعين صفة التمثيل الحصري والمطلق»، موضحاً أن «الانتخابات ستكون بمثابة استفتاء لقياس حجم التمثيل الذي سيحظى به الزعماء الطائفيون وحجم التمثيل الذي سيمثل مشروعنا».

بدورها، أوضحت الناشطة في لجنة متابعة مشاريع طرابلس ناريمان الشمعة أن «طريقة العمل في المجالس البلدية في أغلب المناطق سيئة، إلا أن لطرابلس تجربة فريدة، فقد فُرض علينا التعاطي مع مجلس بلدي لا يعمل ولا يُنتج، لست سنوات نتيجة المحاصصة السياسية»، مشيرةً إلى أن «مشروع مرأب التل الذي يسعى أصحابه إلى جعله أمراً واقعاً في المدينة واحد من بين المشاريع الكارثية التي مُنيت بها طرابلس».

وشددت الشمعة على أن «تأثير المجالس البلدية على مستوى الوعي لدى الأفراد في المناطق كبير جداً، لذلك إن النهوض بهذه المجالس فرصة حقيقة لإعادة وضع البلد برمته على الطريق الصحيح إنمائياً واقتصادياً وسياسياً».

وأعادت رئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين وداد حلواني التذكير بمعاناة هؤلاء، مؤكدة أن «التغيير ممكن طالما أننا نريده»، مشيرةً إلى أن «استرجاع الحقوق التي يندرج في إطارها حق ذوي المخطوفين والمفقودين في الحرب بالاطلاع على مصير أبنائهم ولو بعد مئات السنين، يتحقق عبر بناء دولة مدنية مستقلة وقادرة ولا تخاف من كشف ماضيها للتعلم منه وتحقيق عدالة انتقالية بين أفراد مجتمعها».

وأشار الناشط في حملة «بدنا نحاسب» هاني فياض إلى أن «(الحراك) أدّى إلى ظهور نواة عمل جامعة يمكن من خلالها تطوير العمل في الشارع وتوسيع النطاق المعرفي لدى الأفراد».

وخلال إطلاق الحملة عُرض فيديو مصوّر أوضح أن كلفة الحصول على كهرباء 24/24 ومياه في كل المنازل وطرق بلا نفايات ومواصلات عامة محترمة يبلغ 10 مليارات دولار. وعلى الرغم من أن لا شيء من تلك الخدمات متوفر للمواطنين فإن عجز الدين العام فاق هذه التكلفة بأضعاف. كما أشار الفيديو إلى أن 0.8 في المئة من الحسابات المصرفية تملك ما لا تملكه 99.2 في المئة من الحسابات الأخرى، مشيراً إلى أن الـ0.8 في المئة يمكن البحث عنها في صفوف الهيئات الاقتصادية و «أركان» مجلس الوزراء.

إلى جانب العمل السياسي يُطلق المؤسسون حراكاً مدنياً متفرعاً منه لضمان استمرارية الضغط في الشارع لإعادة انتظام المؤسسات والدولة، بحسب ما أعلن رئيس التيار النقابي المستقل حنا غريب، داعياً في الوقت نفسه «المواطنين إلى حمل همومهم ومطالبهم للمشاركة في تظاهرة استعادة الحقوق المسلوبة والمرهونة من قبل زمرة الفساد في 8

نيسان المقبل».